الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.23

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ٢١ (د) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إكوادور*: مشروع قرار

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتّفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(١)] وببدء نفاذه في وقت مبكّر، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وكل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٢)]، التي لم تودع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالنجاح المحرز في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وباعتماد الخطة الحضرية الجديدة[(٣)]،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تعترضها تحديات كبرى في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات القائمة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والرفع من مستوى الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون، وزيادة تركيز ذلك الدعم،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧١/٢٤٣ http://undocs.org/ar/A/RES/67/226المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“، الذي سلمت فيه بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات إنمائية خاصة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٦٣/٢٢٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٨/٢٢٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٧٠/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عُقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧[(٤)]، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين

---

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٧١/٢٥٦، المرفق.

(٤) انظر A/62/71-E/2007/46، المرفق.

الأول/أكتوبر ٢٠٠٧[٥]، وويندهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨[٦]، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣[٧]،

وإذ تلاحظ المؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، ومينسك في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

وإذ تشدد على أن جهود الدول ستنصبّ بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة، وإذ تكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تؤكد ضرورة احترام الحيز السياساتي الخاص بكل بلد وقيادته جهود تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي، وإذ تشدد على الأهمية البالغة التي تكتسيها أيضا العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها على الصعيد العالمي، إضافة إلى بناء القدرات، بما في ذلك العمل على اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة على سبيل المنحة ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية بصورة مرنة وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية اضطلاعا يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تسلم بضرورة أن ترفع منظومة الأمم المتحدة من مستوى الدعم الذي تقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل لمواجهة التحديات الكبيرة التي تعترضها وأن تزيد من تركيزه، وفقاً لظروفها الوطنية ومع مراعاة تنوع البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تؤكد على أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تلبي المساعدة الإنمائية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مختلف احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية، بما يشمل الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياتها، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان نموا،

---

(٥) انظر A/62/483 E/2007/90، المرفق.

(٦) انظر A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٧) انظر A/C.2/68/5.

وإذ تشدد على أن العمليات الرامية إلى تطوير المعارف والتكنولوجيات الملائمة وتيسير توفيرها في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك بناء القدرات، عمليات بالغة الأهمية أيضا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تلاحظ أن المعدلات الوطنية المتوسطة التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وأنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، ما زالت البلدان المتوسطة الدخل تأوي ٧٣ في المائة من الناس الذين يعيشون في فقر وما زالت أوجه التفاوت قائمة،

وإذ تشير إلى أنه، على الرغم من التقدم الملحوظ في الحد من مستويات الفقر بالقيمة المطلقة والنسبية على حد سواء، ما زال الفقر مشكلة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، وأن زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص الاقتصادية ضروريان للحد من أوجه التفاوت المذكورة، وأن ارتفاع مستويات التفاوت، بل وحتى زيادة مستوى عدم المساواة، ما زالا منتشرين في البلدان المتوسطة الدخل، حتى في الاقتصادات ذات المستويات المرتفعة من النمو الاقتصادي،

وإذ تسلم بأن المستويات العالية للتفاوت في الدخل تسهم في قابلية الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل وتقيّد التنمية المستدامة في العديد من هذه البلدان، وأن النمو الاقتصادي يلزم أن يكون مستداما وشاملا ومنصفا،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها خلق فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تلاحظ بقلق أن إمكانيات الحصول على تمويل بشروط ميسرة تنخفض مع نمو الإيرادات الوطنية، وأن البلدان قد لا تكون قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها،

وإذ تشير إلى تصميم الدول على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر التأكيد على أن رغم مسؤولية كل بلد عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

وإذ تسلم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وتنوه بالدور الهام الذي أدته منظومة الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن القلق من أن تغير المناخ أيضا آخذ في التحول بصورة متزايدة إلى عامل محدد للإنتاجية في البلدان المتوسطة الدخل، إذ تؤثر الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية القصوى تأثيرا مباشرا على الإنتاجية من خلال تدمير البنى التحية وتشريد القوة العاملة، ومن أن عددا من البلدان المتوسطة الدخل لديها قطاعات كبيرة معرضة لتغير المناخ، مثل الزراعة والبناء والتعدين والسياحة والنقل،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، وتمتيعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف، وإذ تكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية،

وإذ تؤكد أن الديون العامة للبلدان المتوسطة الدخل قد ارتفعت في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان زادت من حوالي ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى نسبة متوقعة مقدارها ٥١ في المائة في عام ٢٠١٧، وأن ارتفاع مستويات الدين العام قد يؤثر سلبا على الحيز المالي اللازم لمواجهة التحديات التي تعترض التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي الناجم عن تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك في التنمية، وإزاء وجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يُبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية واستقرارها وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، والتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، والديون المضنية في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة للانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاختلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تشدد على أهمية أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية شاملة للجميع وألا يتخلف عن الركب أي بلد ولا أي أحد في تنفيذ هذا القرار،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[٨]؛

٢ - ***تقر*** بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - ***تقر أيضا*** بأن تحديد الفجوات الهيكلية يمكن أن يحسن فهم احتياجات التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٤ - ***تشدد*** على ضرورة بذل جهود متواصلة من أجل بناء القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة ديون، وتحقيقا لتلك الغاية، تلاحظ الجهود التي تبذلها

(٨) A/72/329.

المؤسسات المالية الدولية لتعزيز ما تقدمه من تسهيلات لتلك البلدان من أجل دعمها وتشجع على بذل المزيد من تلك الجهود؛

٥ - ***تسلم*** بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات كبيرة فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، على النحو المحدد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٩]، وما لم ينجز بعد من الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بوسائل منها بناء القدرات؛

٦ - ***تسلم أيضاً*** بأنه في ظل تركُّز ٧٣ في المائة من سكان العالم الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل، يمكن للتعاون الموجه إلى تلك البلدان أن يحقق أثرا مضاعفا عن طريق المساهمة إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

٧ - ***ترحب*** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، ولا سيما بما تقدمه البلدان المتوسطة الدخل من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد في الوقت نفسه على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُكمِّل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة جهودها الحالية لتعميم مراعاة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٨ - ***تقرر*** تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون الإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وسبل الوصول إليهم، وتعزيز تبادل المعرفة بشروط متفق عليها، بوسائل منها تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية تيسير التكنولوجيا، والتشجيع على استحداث التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها على البلدان النامية بشروط مواتية، تشمل شروطاً ميسرة وتفضيلية، على نحو ما يتفق عليه؛

٩ - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضمن تلبيتها لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

١٠ - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وأهدافها الإنمائية، وتطلب إلى المنظومة الإنمائية أن تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجه أضعف البلدان، فضلا عن التحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة اختلاف الأوضاع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية ومع احترام السياسات والأولويات

(٩) القرار ١/٧٠.

الوطنية، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١٠] وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج الاستراتيجيات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل؛

١١ - ***تدعو*** أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة وأعضاء المنظمة من البلدان النامية التي أعلنت بأنها في وضع يمكنها من أن تعلن قدرتها على منح إعفاءات من الرسوم الجمركية ونظم الحصص في الوصول إلى الأسواق على أساس دائم وفي الوقت المناسب لجميع المنتجات المصدّرة من جميع البلدان الأقل نموا، إلى القيام بذلك، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، وتدعو أيضا تلك البلدان إلى اتخاذ خطوات لتسهيل وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، بما في ذلك عن طريق وضع قواعد بسيطة وشفافة تتعلق بالمنشأ وتطبق على الواردات من أقل البلدان نموا، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها أعضاء منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري التاسع الذي عقد في بالي، إندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

١٢ - ***تعترف*** بأهمية دور القطاع الخاص وكذلك دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية؛

١٣ - ***ترحب*** ببدء آلية تيسير التكنولوجيا خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وترحب في هذا الصدد بعقد الدورتين الأولى والثانية للمنتدى السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة، وكذلك بعملية المسح التي أجراها فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وتدعو إلى تقديم التبرعات من أجل توفير الموارد اللازمة لدعم تفعيل جميع مكونات آلية تيسير التكنولوجيا؛

١٤ - ***تسلم*** بالأهمية البالغة التي يكتسيها توفير برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، لأغراض منها تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي؛

١٥ - ***تسلم أيضا*** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات المتحققة حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق والارتقاء بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه، وتطلب من هذه الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان، وتسلم

(١٠) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط ميسرة تظل مهمة للعديد من هذه البلدان، ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛

١٦ - ***تشجع*** المساهمين في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وضع سياسات للتخرج تكون متسلسلة ومرحلية وتدريجية، واستكشاف سبل لضمان أن تعالج المساعدات التي تقدمها الفرص المتاحة في البلدان المتوسطة الدخل والتحديات التي تواجهها على اختلاف الظروف في كل منها؛

١٧ - ***تسلم*** بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد، وتكرر في هذا الصدد التأكيد على الالتزام بتكثيف الجهود من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بما يشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

١٨ - ***تشير*** إلى الفقرة ١١ من قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتشدد على ضرورة مراعاة شواغل البلدان المتوسطة الدخل والتحديات الخاصة التي تواجهها، حسب الاقتضاء، في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي عملية استعراضها؛

١٩ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، ألا يتخلف عن الركب أي بلد ولا أي أحد في تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يشمل معلومات مستكملة عن الجهود الجارية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، في ما يتعلق بوضع قياسات تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، مع التسليم بضرورة تقديم دعم أفضل وأكثر تركيزا إلى البلدان المتوسطة الدخل، وذلك لكي تنظر الدول فيه، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“، في إطار البند المعنون ”العولمة والترابط“.